

Distr.: General
19 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

البند ٩٨ (ر) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل: الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
من جميع جوانبه

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية بشأن برنامج عمل
الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء
عليه، المنعقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو، الذي تشرفت برئاسته.

وخلال هذا الاجتماع سعيت إلى تلخيص النقاط الرئيسية الناشئة من المناقشات في
إطار كل موضوع من المواضيع الرئيسية، التي جمعتها في الوثيقة المرفقة (انظر المرفق). وفي
حين عرض رسمياً في الاجتماع، وأشار إليه في تقرير الاجتماع، فقد أعدت هذا الملخص تحت
مسؤوليتي، ويعكس تفسيري للنقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها. ولا يهدف إلى تقديم سجل
كامل للمناقشات، ولا ينبغي اعتباره أنه يعكس توافق آراء الدول.

* A/66/150.



ومنذ انعقاد الاجتماع، طلب عدد من المشاركين فيه تعميم هذا الملخص على نطاق واسع لمساعدة الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل بفعالية. لذلك أرجو إصدار هذه الرسالة والمرفق بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) جيم ماكلاي
الممثل الدائم

موجز مقدم من الرئيس للمناقشات التي دارت في اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المنعقد في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، في نيويورك

يرد في هذا الملخص العناصر الأساسية التي نوقشت خلال اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح العضوية بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المنعقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. وقد أعد رئيس الاجتماع هذا الموجز تحت مسؤوليته، ويعكس تفسيره للنقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها. وهو لا يمثل سجلاً كاملاً لجميع المسائل التي نوقشت خلال هذا الأسبوع، ولا ينبغي اعتباره أنه يعكس الرأي التوافقي للدول بشأن أي نقطة محددة من النقاط الواردة فيه.

أولاً - مقدمة

في إطار برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة، تلتقي الدول الأعضاء كل سنتين لعقد اجتماع للدول كل سنتين أو مؤتمر استعراض. وفي عام ٢٠٠٩، قررت الدول أن تعقد اجتماع خبراء حكوميين مفتوح العضوية إضافياً لمعالجة التحديات التنفيذية الرئيسية والفرص المتاحة في عملية الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة. واستناداً إلى مشاورات مكثفة وواسعة النطاق، تم تحديد وضع العلامات وحفظ السجلات والتعاون في تعقب الأسلحة باعتبارها موضوعات أساسية في الاجتماع، بالإضافة إلى الموضوعات الشاملة المتعلقة بالأطر الوطنية، والتعاون الإقليمي والمساعدة الدولية، وبناء القدرات.

وكان الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، ("الصك الدولي المتعلق بالتعقب")، الذي أقرته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، قد وضع استناداً إلى برنامج العمل لعام ٢٠٠١. وتمت مناقشة الصك في إطار اجتماعات برنامج العمل وينطبق على جميع الدول الأعضاء.

إن الصك الدولي المتعلق بالتعقب أداة مركزية لمساعدة الدول في مكافحة ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع بطريقة فعالة وملموسة. ويتيح تعقب الأسلحة غير المشروعة للدول رصد واعتراض طرق الاتجار وتحديد نقاط

التحويل. ويحدد الصك معايير دولية شاملة ومفصلة لتوجيه الدول في تنفيذها للركائز الرئيسية الثلاث بشأن وضع العلامات وحفظ السجلات والتعاون في مجال التعقب. وترتبط الركائز الثلاث بعضها ببعض بقوة: إذ يعتمد التعقب الناجح على وضع العلامات وحفظ السجلات والتعاون الدولي. علاوة على ذلك، استناداً إلى الصك، يمكن تعقب الأسلحة في جميع أشكال الجريمة وحالات النزاع.

ويستند الصك إلى برنامج العمل لعام ٢٠٠١ وبروتوكول مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها بصورة غير مشروعة، لعام ٢٠٠١ الملزم قانوناً المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي ليست جميع الدول الأعضاء أطراف فيها. ويحدد بروتوكول الأسلحة النارية الخطوط العريضة لعدد من الشروط والتدابير المتعلقة بوضع العلامات وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة النارية من منظور إنفاذ القانون. وفي ديباجة الصك الدولي المتعلق بالتعقب، تعترف الدول بالطابع التكاملي لهذين الصكين.

ويشجع الصك على التعاون والمساعدة وبناء القدرات على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية لدعم التنفيذ الفعال. ويؤكد برنامج العمل التعاون الإقليمي لأغراض التعقب، بما في ذلك تعزيز آليات تبادل المعلومات.

ثانياً - وضع العلامات

بدأ الرئيس المناقشات في إطار موضوع وضع العلامات بالإشارة إلى المتطلبات الدولية الرئيسية في هذا المجال على أساس ورقات المناقشة. ويحدد الصك محتوى وضع العلامات للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في فترة التصنيع، ويحدد أنها يجب أن تكون مميزة وتسمح لجميع الدول التعرف بسهولة على البلد المصنع (الفقرة ٨ (أ)). وتشمل الالتزامات بموجب الصك المتعلقة بوضع العلامات في مرحلة ما بعد التصنيع وضع علامات على مخزونات الأسلحة التابعة للحكومة وقوات الأمن (الفقرة ٨ (د))، ووضع علامات على جميع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة الموجودة على الإقليم الوطني (الفقرة ٩). ويؤكد الصك أيضاً على أهمية العلامات للأسلحة المستوردة، مشيراً إلى أن هذا هو مطلب الدول الأطراف في بروتوكول الأسلحة النارية للأمم المتحدة (الصك، الفقرة ٨ (ب))؛ بروتوكول الأسلحة النارية، المادة ٨ (١) (ب)). وفي حين يشير الصك إلى أن اختيار أساليب وضع العلامات (الختم، النقش، وما إلى ذلك) هو حق وطني، فإنه يحدد الخصائص الفيزيائية لتحديد علامات الأسلحة (الفقرة ٧)، فضلاً عن مكانها (الفقرة ١٠). واستكمالاً لهذه الأحكام، فإن برنامج عمل الأمم المتحدة وبروتوكول الأسلحة النارية يشمّلان تدابير

لمنع حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي لا تحمل علامات أو التي لا تحمل علامات كافية (برنامج العمل، الفقرة ثانياً - ٨؛ بروتوكول الأسلحة، المادة ٥).

ثم قدم الخبير السيد موراي سميث من الشرطة الملكية الكندية، عرضاً بحث فيه جوانب هذا الموضوع. وأعقب ذلك دراسة حالة وطنية قدمها ممثل البرازيل.

وخلال مناقشتهم اللاحقة حول موضوع وضع العلامات، حدد المشاركون التحديات والفرص الرئيسية للتنفيذ، وتبادلوا الآراء والخبرات الوطنية ذات الصلة، ودرسوا الحلول العملية للتغلب على المشاكل المشتركة.

وتبادل المشاركون المعلومات عن الممارسات الوطنية المتعلقة بوضع العلامات بما في ذلك محتويات وطرق التصنيع. وناقشوا مسألة وضع العلامات عند التصنيع وكذلك وضع العلامات بعد التصنيع، بما في ذلك وضع علامات لمخزونات الأسلحة الحكومية والتابعة لقوات الأمن، ووضع علامات على الأسلحة الموجودة في الإقليم الوطني، ووضع علامات عند التوريد.

وأشار العديد من المشاركين إلى أن التطورات والاتجاهات الجديدة في صناعة وتصميم الأسلحة تشكل تحديات إضافية لوضع علامات، وهي تشمل:

- تطوير أسلحة من أصناف ذات ميزات تصاميم متشابهة مما يزيد من خطر عدم التعرف عليها؛

- الاتجاه نحو النمطية في تصميم الأسلحة، أي التغيير المستمر للمكونات الرئيسية.

علاوة على ذلك، شدد بعض المشاركين على التحديات الخاصة التي تمثلها الأسلحة ذات الأطر المصنوعة من البوليمر، وخاصة المشاكل العملية الكامنة في ضمان وجود علامة دائمة على هذه الأسلحة، أثناء التصنيع والتوريد على حد سواء.

واقترح أحد المشاركين إنشاء لجنة فنية مؤلفة من ممثلي الصناعة والحكومة، للنظر في التطورات الجديدة من هذا النوع وتوضيح النهج الممكنة لمعالجتها.

وأبرز العديد من المشاركين الدور الرئيسي الذي قد يؤديه وضع علامات عند التوريد في تسهيل تعقب الأسلحة. وتم الإقرار أيضاً بأن وضع علامات الواردات يشكل تحديات خاصة في التوازن بين الحاجة إلى تعقب الأسلحة، التي يشكل وضع العلامات عليها بشكل دائم أمراً ضرورياً، مع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالسلامة والسلامة الجسدية للأسلحة.

- وفيما يلي التحديات الأخرى التي أبرزها المشاركون:
- تزوير وتحريف أو إزالة الأرقام المسلسلة والعلامات الأخرى؛
 - التجارة في الأجزاء غير المشروعة (وهي إعادة تشكيل سلاح لا توجد عليه علامات من هذه الأجزاء)؛
 - الحاجة إلى وضع أحكام في أطر المراقبة الوطنية للتصدير القانوني المؤقت (وإعادة الاستيراد) للأسلحة استناداً إلى الصك (من أجل الصيد في خارج البلاد مثلاً)؛
 - إدماج الإنتاج الحِرَفي في النظم التنظيمية الوطنية؛
 - عدم توفر المعدات والخبرة والنقص في القدرات الأخرى ذات الصلة بوضع العلامات.
- وأشار بعض المشاركين مع القلق إلى انخفاض عدد البلدان التي تبلغ عن تنفيذها للصك وشجعوا على إدراج المزيد من التفاصيل التقنية في التقارير الوطنية.
- وشدد العديد من المشاركين على أهمية التعاون الفعال لوضع علامات التعقب، وأقروا بأن نقص الموارد يحول دون التنفيذ الكامل لأحكام الصك بشأن وضع العلامات. وتم تحديد عدد من المساعدات والاحتياجات المحددة لبناء القدرات، شملت:
- التدريب، بما في ذلك التدريب المستمر للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في تحديد الأسلحة؛
 - اقتناء المعدات اللازمة، بما في ذلك آلات وضع العلامات؛
 - تعزيز التشريعات القائمة واعتماد تشريعات جديدة؛
 - نقل التكنولوجيا ذات الصلة، بما في ذلك لأغراض جعل وضع العلامات أكثر مقاومة للجهود الرامية إلى التزوير والإبراء.
- وبالإضافة إلى مناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه التنفيذ، بحث المشاركون في مجموعة من الحلول والمقترحات وقدموا اقتراحات ملموسة للتغلب على هذه التحديات. وبالنسبة لعلامات الواردات، اقترح بعض المشاركين أن يضع صانعو الأسلحة علامات واردات الأسلحة قبل نقلها. كما أبرز عدد من المشاركين إمكانيات التكنولوجيات الجديدة، مثل الحفر بالليزر لعلامات الواردات، وقواعد بيانات إلكترونية، والتصوير الرقمي لتحديد الأسلحة. وأشار بعض المشاركين أيضاً إلى أنه قد تكون العلامات السرية، بالإضافة

إلى تطبيق العلامات العادية على سطح السلاح، أداة مفيدة لتعقب الأسلحة وتعزيز التصدي لمحاولات تزوير أو إبراء العلامات.

وأكد عدد من المشاركين أهمية سن التشريعات الملائمة بشأن وضع العلامات، بما في ذلك الحاجة إلى فرض عقوبات مناسبة وقواعد إثبات (مثل نقل عبء الإثبات لحيازة الأسلحة النارية بعلامات إبراء). ووصف بعض المشاركين الجهود المبذولة لتطوير أساليب جديدة لاسترداد علامات الإبراء.

وتبادل بعض المشاركين خبراتهم في رفع مستوى الوعي بين منتجي الحرف بشأن القوانين الوطنية المعمول بها والعقوبات وتدريب المنتجين الحرفيين على وضع علامات على الأسلحة التي يقومون بتصنيعها. وأشار بعض المشاركين أيضا إلى وجود فروق في عملية وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة مقابل وضع علامات على الأسلحة الخفيفة.

وذكر بعض المشاركين أن الصعوبات المرتبطة بوضع علامات على الأسلحة المصنوعة من إطار البوليمر أقل ملائمة للبحث عن تعقب الأسلحة في مناطق النزاع حيث يعد استخدام هذه الأسلحة محدوداً.

وخلال المناقشات، ذكر المشاركون مجموعة من الخبرات الإيجابية في معالجة النقص في قدرات وضع العلامات، بما في ذلك تعزيز تبادل المعلومات، وتحسين تنسيق المساعدة وتجميع الموارد على الصعيد الإقليمي، والدولي ودون الإقليمي، فضلا عن تعزيز الشراكات مع الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

ثالثا - حفظ السجلات

بدأ الرئيس المناقشات في إطار موضوع حفظ السجلات بالإشارة إلى المتطلبات الدولية الرئيسية في هذا المجال استنادا إلى ورقات المناقشة. وترد أحكام الصك الدولي المتعلق بالتعقب بالنسبة لحفظ السجلات في عبارات عامة، وتحدد على وجه الدقة أن اختيار طرائق حفظ السجلات هو حق وطني. إلا إن الأهداف واضحة: إنشاء وصيانة سجلات دقيقة وشاملة ضرورية لتعقب الأسلحة (الفقرة ١١). وبشكل أكثر تحديدا، اضطلعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى أقصى حد ممكن، بحفظ السجلات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أجل غير مسمى. وفي أي حال، وافقت على الاحتفاظ بسجلات لتصنيع لما لا يقل عن ٣٠ سنة وجميع السجلات الأخرى، بما فيها سجلات الاستيراد والتصدير، لمدة لا تقل عن ٢٠ سنة. وهكذا يمدد الصك بروتوكول الأسلحة النارية لمدة ١٠ أعوام كحد أدنى للحفاظ على سجلات الأسلحة النارية، مع أن هذه الأخيرة، بعكس

الصك، تشجع الدول على الحفاظ على السجلات أيضا لقطع الأسلحة النارية ومكوناتها والذخيرة (المادة ٧).

وقدم الخبير غاري فليتوود من اللجنة الأسترالية المعنية بالجريمة عرضاً بحث فيه جوانب هذا الموضوع. وأعقبت ذلك دراسة حالة وطنية قدمها ممثل كينيا.

وفي مناقشاتهم اللاحقة حول موضوع حفظ السجلات، حدد المشاركون التحديات والفرص الرئيسية للتنفيذ؛ وتبادلوا الآراء وتبادلوا الخبرات الوطنية ذات الصلة، ودرسوا الحلول العملية للتغلب على المشاكل المشتركة.

وأقر المشاركون بأن ممارسات حفظ السجلات الوطنية تتباين تبايناً كبيراً. ولوحظ أن ذلك انعكاساً لمختلف الهياكل الدستورية في جزء منه، وتنحو أنظمة حفظ السجلات في الدول الفيدرالية لأن تكون معقدة وذات مستويات متعددة.

وعلى الرغم من ذلك، أكد المشاركون عموماً على أن أنظمة حفظ السجلات الوطنية تشاطر قواسم مشتركة عديدة، ولا سيما الهدف الأساسي لتعقب الأسلحة بسرعة وبطريقة موثوق بها. وفي هذا الصدد، لاحظ العديد من المشاركين أن حفظ السجلات القاصرة و/أو غير الدقيقة هو سبب رئيسي لتعقب الأسلحة. أما الهدف الثاني الذي أورده العديد من المشاركين فهو استخدام السجلات لملاحقة الجرائم المتعلقة بالأسلحة.

وحدد المشاركون عدة شروط لنجاح حفظ السجلات، وهي تشمل:

- وضع الأطر التشريعية الملائمة، بما في ذلك الطلب بأن تحتفظ جميع الجهات الفاعلة المعنية بالسجلات؛
- وضع علامات أسلحة موثوق بها لكفالة وجود سجل فريد؛
- الإنفاذ الفعال، بما في ذلك فرض عقوبات على عدم الامتثال؛
- الاحتفاظ بسجلات لمدة كافية من الوقت؛
- التعاون الوثيق مع القطاع الخاص، بما في ذلك وضع أحكام لتسليم سجلات الأسلحة للحكومات من قبل الشركات التي تصبح خارج العمل.

وعكست المناقشات الممارسات الوطنية المتنوعة المتعلقة بطول الفترة الزمنية المطلوبة للحفاظ على سجلات الأسلحة. وأشار بعض المشاركين إلى أن أنظمة حفظ السجلات في بلدانهم تنص على فترات أقصر من الفترات المنصوص عليها في الصك. وأكد المشاركون آخرون بأنهم أوفوا بالحد الأدنى من المعايير المحددة في الصك البالغة ٣٠ سنة لسجلات

التصنيع و ٢٠ عاما بالنسبة لجميع السجلات الأخرى أو تجاوزوها. وذكر العديد من المشاركين أنه تم الاحتفاظ بسجلات لأجل غير مسمى، مشيرين إلى أن انخفاض التكاليف يعزى إلى تخزين البيانات الإلكترونية. وشدد هؤلاء المشاركون على أهمية الفوائد الطويلة الأمد للتعقب الفعالة الناجمة عن الاحتفاظ بسجلات لأجل غير مسمى.

ودرس المشاركون أيضا هل ينبغي إزالة السجلات عقب إتلاف السلاح. واقترح بعض المشاركين أن هذه الممارسات قد تؤدي إلى زيادة خطر التحويل غير المشروع للأسلحة وزيادة صعوبة تعقب الأسلحة. واعتبر مشاركون آخرون عدم ضرورة الاحتفاظ بالسجلات بعد إتلاف الأسلحة بفعالية.

كما حدد المشاركون التدابير المتخذة للتصدي لتحديات التنفيذ الرئيسية. وأشار بعض المشاركين إلى أن حكوماتهم تضع حالياً سجلات مركزية للأسلحة النارية. وذكر عدد آخر من المشاركين الجهود التي اضطلعوا بها لتحويل السجلات الورقية إلى شكل إلكتروني. ولاحظوا بعض التحديات الخاصة في هذا المجال، بما في ذلك عدم وجود موظفين مؤهلين، والقيود في البرمجيات، والحاجة إلى مراقبة شديدة للمشروع خلال عملية الانتقال.

وأكد العديد من المشاركين أيضا على أهمية وجود موظفين مؤهلين - وعدد كاف - لإجراء صيانة ناجحة ودقيقة لسجلات الأسلحة، سواء في شكلها اليدوي أو الإلكتروني. وشدد البعض أيضا على أن التدريب الموجه والمستمر للموظفين المعنيين يشكل عنصرا رئيسيا في ضمان دقة البيانات، وبالتالي في تسهيل تحديد الأسلحة الفعالة، وتعقبها. وحدد المشاركون عدة تحديات أخرى تتعلق بحفظ السجلات الفعالة والدقيقة، تشمل:

- ضمان اتساق البيانات والصلات عبر السجلات المتعددة في بلد ما؛
- التكامل بين أنظمة حفظ السجلات التي يتم تشغيلها بشكل منفصل عن طريق إنفاذ القانون والمؤسسات العسكرية؛
- ضمان تحديد دقيق للأسلحة ووضع علامات عليها، فضلا عن دقة إدخال هذه المعلومات في السجلات لتسهيل عملية التعقب الناجحة؛
- الحماية من الوصول غير المصرح به إلى أنظمة حفظ السجلات، فضلا عن الاستخدام غير المصرح به من قبل أولئك الذين يستطيعون الوصول إليها؛
- تسجيل الأسلحة بالإضافة إلى جمعها وتدميرها في مرحلة ما بعد النزاع، وفي سياقات أخرى، حيث تسعى الدول إلى زيادة سيطرتها على تداول الأسلحة الصغيرة.

وحدد بعض المشاركين عدداً من التدابير الفعالة من حيث التكلفة التي يمكن اتخاذها لتعزيز فعالية ودقة أنظمة حفظ السجلات الوطنية. وهي تشمل التدابير العملية المتعلقة بإنشاء وصيانة أنظمة حفظ السجلات الإلكترونية، مثل تحديد الحد الأدنى من المحتوى لإنشاء سجل إلكتروني، وإدراج تدابير مراقبة الحاسوب للبحث في النظام للحصول على بيانات متوافقة، وتدقيق السجلات في الموقع بشكل منتظم لضمان دقة واتساق البيانات المخزنة.

وشدد العديد من المشاركين على ضرورة تقديم مساعدة مالية ومادية وتقنية لدعم أنشطتها المتعلقة بحفظ السجلات. وقدم عدد من المشاركين طلبات محددة للحصول على المساعدة التقنية لمساعدة السلطات الوطنية في إدارة تحويل السجلات الورقية إلى صيغة إلكترونية. وفي هذا الصدد، أكد العديد من المشاركين على أهمية التدريب الكافي للموظفين وتوفير المعدات التقنية. وأبرز بعض المشاركين الحاجة إلى بناء القدرات للقيام بحفظ السجلات بفعالية في حالات ما بعد النزاع كجزء من برامج أوسع لجمع الأسلحة. وشدد العديد من المشاركين على نقص عدد الموظفين العاملين في سجلات الأسلحة النارية - وانخفاض الموارد المخصصة لسجلات الأسلحة النارية على نطاق أوسع - مشكلة أخرى تتطلب اهتماماً أولوية.

رابعا - التعاون في مجال تعقب الأسلحة

بدأ الرئيس المناقشات في إطار موضوع التعاون في مجال تعقب الأسلحة بالتذكير ببعض المتطلبات الدولية الرئيسية.

في هذا المجال استناداً إلى ورقات المناقشة. وبناء على كل من برنامج العمل وبروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة النارية، يرسى الصك مجموعة مفصلة نسبياً من القواعد التي تنظم إصدار طلبات التعقب والاستجابة لها. ويؤكد الصك ضرورة تقديم معلومات كافية في أي طلب لتعقب الأسلحة، بما في ذلك وضع العلامات ونوعها وعيارها، فضلاً عن الغرض من استخدام المعلومات المنشودة (الفقرة ١٧). ويجب على الدول الأطراف التي تتلقى طلبات التعقب أن تفيد باستلام هذه الطلبات خلال وقت معقول (الفقرة ١٩). وتتعهد أيضاً بتقديم كافة المعلومات المتاحة التي تلمسها الدولة الطالبة والتي تتصل بأغراض التعقب (الفقرة ٢٠). وأي تأخير أو حد من محتوى الاستجابة أو رفض الاستجابة يجب أن يدخل في نطاق الاستثناءات المحددة في الفقرة ٢٢ ويجب توضيحه (الفقرة ٢٣). وفيما يتعلق بحفظ السجلات، تحتفظ الدول الأعضاء بحق اختيار نظام التعقب، ولكنها تتعهد بكفالة قدرتها على القيام بالتعقب والاستجابة لطلبات التعقب وفقاً للشروط الواردة في الصك (الفقرة ١٤).

وقدمت الخبيرة السيدة تريسي هايت من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والخبيرة السيدة سيمونيتا غراسي من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عروضاً بحثاً فيها جوانب هذا الموضوع.

وفي المناقشات اللاحقة حول موضوع التعاون في مجال التعقب، حدد المشاركون التحديات والفرص الرئيسية للتنفيذ؛ وتبادلوا الآراء وتقاسموا الخبرات الوطنية ذات الصلة، ودرسوا الحلول العملية للتغلب على المشاكل المشتركة.

وناقش المشاركون كيف يعمل التعاون في مجال تعقب الأسلحة في الواقع العملي، وتحديدًا في إطار الصك. وتبادلوا طائفة من الخبرات الوطنية، وأكد العديد منهم على أن تعقب الأسلحة يعد أداة رئيسية لإجراء التحقيقات وأوضح البعض تطبيقاته على كل من الجريمة وأوضاع النزاع.

وأشار العديد من المشاركين إلى أن التعقب ليس عملاً منفرداً، بل هو في الحقيقة جزء من مجموعة أوسع من الأدوات التي تشمل أموراً مثل معلومات نظم المقذوفات. وشدد العديد من المشاركين على قيمة التعقب في كشف وإمكانية إيقاف تدفق الأسلحة غير المشروعة - وملاحقة المتورطين في هذه الأنشطة. وأكد عدد من المشاركين على أن إمكانية تعقب الأسلحة غير مستغل تماماً حالياً، وأن هناك ميلاً لإهمال ملاحقة الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية لصالح الجرائم الأخرى التي يسهل ملاحقتها قضائياً. ثم شدد العديد من المشاركين، مع تزايد عوامة النشاط الإجرامي، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة النارية، على أهمية تعقب الأسلحة بشكل فعال أكثر من أي وقت مضى.

وفي حين ركزت المناقشات التي دارت في الاجتماع على استخدام تعقب الأسلحة لأغراض إنفاذ القانون، أشار بعض المشاركين إلى أن السلطات الوطنية لديهم تستجيب أيضاً لطلبات تعقب الأسلحة من فرق الخبراء التي تقدم تقاريرها إلى لجان الأمم المتحدة المعنية بالجزاءات في إطار الجهود التي يبذلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وتبادل المشاركون مجموعة واسعة من الخبرات في مجال تعقب الأسلحة. وأفاد بعض المشاركين بتحقيق عملياتها في تعقب الأسلحة معدلات عالية من النجاح، وخاصة بالنسبة للأسلحة المنتجة في العقود الأخيرة بعد إدخال عمليات وضع علامات وحفظ السجلات للأسلحة بشكل منهجي في العديد من الدول. وأفاد آخرون أن بعض طلبات التعقب التي أصدرتها لم تلق أي استجابة على الإطلاق.

وأبرز عدد من المشاركين دور البنية التحتية للمعلومات لدى الانتربول، لا سيما نظام المكتب الوطني المركزي، ولاحظوا كذلك قيمة الأطر الثنائية والإقليمية للتعاون في مجال تعقب الأسلحة.

وأشار عدد من المشاركين إلى أن الفشل في تعقب الأسلحة تعزى أساساً إلى عاملين أساسيين، هما: عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالهوية، وعدم الدقة في تحديد الأسلحة، بما في ذلك علامات الأسلحة. وشدد العديد من المشاركين على أهمية المعلومات الكافية في طلبات التعقب، بما في ذلك المعلومات المتصلة بالأسلحة والحد الأدنى من المعلومات الإضافية بشأن المسألة ذات الصلة. وذكر بعض المشاركين أن فقدان السجلات يعيق فعالية التعقب في حالات معينة.

وأشار العديد من المشاركين إلى أن التعاون مع الشركات المصنّعة جيد بشكل عام، وشددوا على الأهمية الكبيرة للشراكة بين الحكومة والشركات المصنّعة للتعقب الفعال والجديد في معالجة التحديات التقنية والسياسة في حال بروزها.

ومن بين التحديات الأخرى التي تم تحديدها:

- العوائق القانونية والبيروقراطية لتوفير البيانات في الوقت المناسب، بما في ذلك في البلدان التي يكون فيها الاحتفاظ بالسجلات متعدد المستويات؛
- تمكين خطوط اتصال مباشرة بين المسؤولين المعنيين في مختلف البلدان؛
- التضارب بين متطلبات السرية التي تحكم إطلاق المعلومات المتعلقة بتتبع الأسلحة والقواعد التي تنص على الكشف عنها في سياق الإجراءات القضائية في بلد الاستلام؛
- التأخير في معالجة طلبات تعقب الأسلحة، مع خطر إطلاق سراح المشتبه فيهم لعدم كفاية الأدلة قبل الانتهاء من عملية التعقب؛
- الصعوبات التي تعترض عمليات تعقب الأسلحة التي اجتازت عدة حدود؛
- فترة البقاء الطويلة والسلسلة المعقدة للملكية للكثير من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- الإنتاج المرخص به، الذي أدى في بعض الحالات إلى عدم التعرف على الشركة المصنّعة و/أو بلد الصنع.

بالإضافة إلى هذه التحديات، أبرز بعض المشاركين التدابير التي قد تعزز تعقب الأسلحة واستخدامها على نحو فعال في مجموعة من السياقات، وهي تشمل:

- بروز استخدام التصوير الرقمي كوسيلة لتحسين تحديد هوية الأسلحة؛
- استخدام علامات صحيحة للتغلب على نقص المعلومات المتعلقة ببلد المنشأ؛
- استخدام تقنيات مختبرية لاسترداد العلامات التي طمست جزئياً؛
- استخدام نتائج التعقب، بما في ذلك المعلومات التي يتم استحداثها بشأن موقع الجريمة والجنحة، ووضع إجراءات تدخلية موجهة لإنفاذ القانون؛
- استخدام تعقب الأسلحة للإشارة إلى إمكانية تورط المتاجرين بالأسلحة في جرائم معينة؛
- استخدام نتائج التعقب لتقييم مدى فعالية الرقابة الوطنية على الاستيراد؛
- إتاحة المعلومات بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة إلى الوكالات المعنية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للمساعدة في منع تحويلها.

وأبرز العديد من المشاركين ضرورة بناء القدرات من أجل تعقب الأسلحة بشكل فعال. وشددوا على أهمية القدرة المؤسسية الكافية للبحث عن المفقودين، وشددوا على الحاجة إلى توفير قدر كاف من الموارد البشرية والمادية والمالية، بما في ذلك تدريب الموظفين المعنيين لتحديد الأسلحة المحسنة.

خامسا - الأطر الوطنية

بدأ الرئيس المناقشات في إطار موضوع الأطر الوطنية بالتذكير بالمتطلبات الدولية الرئيسية في هذا المجال استناداً إلى ورقات المناقشة. وأقرت الدول بأن المسؤولية الرئيسية لحل المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه تقع على عاتق جميع الدول (برنامج العمل بشأن الأسلحة، (ثالثا الفقرة ١)). وفي إطار الصك، تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضع، في حال عدم وجودها، القوانين والأنظمة والإجراءات الإدارية اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للصك (الفقرة ٢٤). وتشمل الالتزامات المرتبطة تعيين نقطة اتصال وطنية واحدة أو أكثر لأغراض تعقب الأسلحة والجوانب الأوسع لتنفيذ الصك، بما في ذلك تبادل المعلومات بشأن التنفيذ الوطني (الفقرة ٢٥).

ثم قدمت الخبرة السيدة سيمونيتا غراسي من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عرضاً بحث فيه جوانب هذا الموضوع، بالاعتماد على الخبرات والأنشطة المتعلقة بمساعدة الدول على تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة المعني بالأسلحة النارية؛ والعرض الذي قدمه السيد غي لامب من معهد الدراسات الأمنية لأفريقيا.

وفي مناقشتهم اللاحقة حول موضوع الأطر الوطنية، حدد المشاركون التحديات والفرص الرئيسية للتنفيذ؛ وتبادلوا الآراء، وتقاسموا الخبرات الوطنية ذات الصلة، وبحثوا في الحلول العملية للتغلب على المشاكل المشتركة.

وتبادل المشاركون المعلومات والخبرات حول التشريعات الوطنية في بلدانهم والهياكل المؤسسية من حيث صلتها بتنفيذ الصك.

وأثار بعض المشاركين نقاطاً عامة، شملت أهمية قوائم الجرد الوطنية لتنفيذ الثغرات والاحتياجات، والقيمة المضافة لربط الأطر الوطنية لوضع العلامات وحفظ السجلات والتعقب مع البرامج الوطنية في المجالات ذات الصلة مثل التنمية الوطنية. وحدد عدد من المشاركين خطط حكوماتهم الرامية إلى وضع أو سن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة وتعزيزها.

وأشار بعض المشاركين إلى أن تعقب الأسلحة في الدول الخارجة من النزاعات المسلحة كثيراً ما يختلف عن التعقب في الدول التي كانت تستخدم أساساً لأغراض إنفاذ القانون، مع أن المناقشات أبانت أيضاً نقاط التقاء.

وشدد العديد من المشاركين على ضرورة تنفيذ القوانين القائمة بشكل كامل، وشددوا على أهمية إنفاذها بفعالية. وفيما يتعلق بالإنفاذ، أكد عدد من المشاركين مرة أخرى أن هناك قيمة كبيرة في ملاحقة الجرائم المتصلة بالأسلحة النارية بالتزامن مع الجرائم المرتبطة كلما أتاحت الفرصة.

وأشار العديد من المشاركين إلى أهمية نهج "الحكومة بأسرها" في تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني، وتقاسموا تجاربهم بالاستفادة من آليات محددة وصكوك سياسات للمشاركة في وضع بنى واتخاذ إجراءات متماسكة على نطاق الحكومة.

ومن بين الآليات المستخدمة لتعزيز التنسيق، ذكر بعض المشاركين على وجه التحديد اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة النارية (أو الأسلحة الصغيرة)، والمنتديات الوطنية للأسلحة النارية ولجان الإدارة الوطنية. وشدد العديد من المشاركين على ضرورة المشاركة

الواسعة في هذه المؤسسات، بغية جمع كل الوكالات الحكومية المشاركة في تنفيذ برنامج العمل والصك، فضلا عن الصناعة وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني. وأشار العديد من المشاركين إلى خطط العمل الوطنية كأداة سياسية رئيسية لدعم وضع العلامات وحفظ السجلات وإجراءات التعقب. وأبرز عدد من المشاركين جدوى هذه الآليات والأدوات السياسية في طائفة من المجالات، ولا سيما لأغراض:

- وضع وصقل سياسة وطنية للأسلحة الصغيرة؛
- استعراض تنفيذ التشريعات والإجراءات القائمة على الصعيد الوطني؛
- تبادل المعلومات وتنسيق السياسات عبر الإدارات الحكومية؛
- تحديد الاحتياجات والثغرات في تنفيذ برنامج العمل والصك.

وناقش المشاركون كيف ترتبط الأطر الوطنية لوضع العلامات على الأسلحة وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة بالأطر الثنائية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، أكد العديد من المشاركين الدور الرئيسي لنقاط الاتصال الوطنية وتقديم التقارير الوطنية في تسهيل التنفيذ الكامل.

وشدد العديد من المشاركين على ضرورة وجود نقاط اتصال وطنية يقع مركزها في مراكز الشرطة مخصصة لتعقب الأسلحة. وأوضح هؤلاء المشاركون بأنهم يعتبرون ضرورة جعل قنوات الشرطة في وضع أفضل لحماية المعلومات السرية في سياق التعاون في مجال تعقب الأسلحة. وأشار بعض المشاركين إلى أن السلطات الوطنية قد عينت نقطة اتصال إضافية من أجل الصك لتبادل المعلومات العامة المتعلقة بالتنفيذ، بما في ذلك الاحتياجات للمساعدة. وأشار آخرون إلى وجود نقطة اتصال واحدة للصك في مداخلهم، وليس بالضرورة أن تكون مستندة إلى الشرطة.

ومن بين التحديات التي ذكرها عدد من المشاركين في هذا المجال:

- كفاءة نقل معلومات نقطة الاتصال بفعالية إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال موقع نظام دعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة؛
- تأمين اتفاق بين مختلف الوكالات الحكومية بشأن نقطة اتصال واحدة لتعقب الأسلحة.

علاوة على ذلك، أعرب العديد من المشاركين عن قلقهم إزاء انخفاض مستويات التقارير الوطنية بشأن تنفيذ الصك حتى الآن، بما في ذلك العجز الناتج في مجال تبادل المعلومات. ولاحظ هؤلاء المشاركون أن عبء الإبلاغ عن تنفيذ الصك - وعلى نحو متزايد عن تنفيذ خطة العمل - أدى في رأيهم إلى التقليل من استخدام التقارير بعض الشيء مرة كل سنتين.

وكما هو الحال في المجالات الموضوعية الأخرى، شدد العديد من المشاركين الذين تكلموا على الأهمية الكبيرة لتقديم المساعدة الدولية وبناء القدرات لتعزيز وتنفيذ الأطر الوطنية لوضع العلامات وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة.

وشملت احتياجات بناء القدرات المحددة التي أبرزها المشاركون:

- مراجعة ووضع التشريعات؛
- تبادل الخبرات الفنية؛
- توفير المعدات.

كما شدد بعض المشاركين على ضرورة التنسيق بين الجهات المانحة لضمان تماسك الإجراءات الوطنية في مجالات وضع العلامات وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة. وذكر مشاركون آخرون وجود تحديات ترتبط بالحفاظ على المستوى اللازم للخبرات بين الأفراد المعنيين والحوافز اللغوية في الحصول على التكنولوجيا ذات الصلة. وشدد العديد من المشاركين على أنهم يعتبرون أن الأطر الثنائية والإقليمية والدولية أدوات مكملة لا غنى عنها بالنسبة للجهود الوطنية.

سادسا - التعاون الإقليمي

بدأ الرئيس المناقشات في إطار عنوان التعاون الإقليمي بالإشارة إلى المعايير الدولية والمتطلبات الرئيسية في هذا المجال استنادا إلى ورقات المناقشة. ويشجع الصك على التعاون على المستوى الإقليمي لدعم تنفيذ الصك بفعالية (الفقرة ٢٦). وبالمثل يؤكد برنامج العمل على التعاون الإقليمي لأغراض تعقب الأسلحة، بما في ذلك تعزيز آليات تبادل المعلومات (ثالثا - الفقرة ١).

ثم قدم المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة لمنطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي دراسة حالة إقليمية بحثت في جوانب هذا الموضوع.

وفي المناقشات التي دارت لاحقاً حول موضوع التعاون الإقليمي، حدد المشاركون التحديات والفرص الرئيسية للتنفيذ؛ وتبادلوا الآراء والخبرات المشتركة ذات الصلة، وبحثوا في الحلول العملية للتغلب على المشاكل المشتركة.

وشدد العديد من المشاركين الذين تحدثوا حول هذه المسألة على القيمة الجارية للتعاون الإقليمي لتنفيذ الصك وخطة العمل. وأشار العديد من المشاركين إلى التقدم الكبير الذي أحرز في تعزيز هذا التعاون وشددوا على أهميته المستمرة لدعم جهود التنفيذ.

وناقش المشاركون سبلاً عديدة تساعد فيها المنظمات الإقليمية الدول في مختلف جوانب تنفيذ برنامج العمل والصك، بما في ذلك:

- تنسيق العمل الوطني على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛
- وضع تشريع نموذجي، وتنفيذ المعايير الإقليمية والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات؛
- تنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية الإقليمية؛
- مساعدة الدول في تقييم احتياجاتها؛
- بناء القدرات المؤسسية؛
- إجراء التدريب وغيره من أنشطة بناء القدرات؛
- تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة.

وأكد بعض المشاركين على أنه لكي تحقق المنظمات الإقليمية أقصى قدر من الفعالية لكي تظل على اتصال منتظم مع الدول الأعضاء فيها. وشملت أبرز المبادئ الأخرى للتعاون الإقليمي الفعال: الاستمرارية والتكامل والفعالية من حيث التكلفة. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، أكد بعض المشاركين على ضرورة الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة والتركيز على المبادرات التي سيكون لها تأثير على أوسع نطاق ممكن.

وفيما يتعلق بالإبلاغ عن التفاصيل المتعلقة بعملها، قدمت بعض المنظمات الإقليمية تقارير تناولت مجموعة متنوعة من التدابير، تمتد إلى أبعد من وضع علامات على الأسلحة وحفظ السجلات والتعقب، التي صممت لمعالجة طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

وأشار عدد من المشاركين إلى توفير آلات لوضع العلامات من خلال منظمات إقليمية، مثل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة ومنظمة الدول الأمريكية، كمثل على التعاون الإقليمي الجدير بالمضاهاة.

وقدم العديد من المشاركين أيضاً نماذج من التفاعل بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأشاروا إلى أن ذلك ييسر تبادل الخبرات بين الخبراء ويعزز اكتساب المعرفة. وأشار بعض المشاركين أيضاً إلى أن الاجتماعات وحلقات العمل الإقليمية تعمل على بناء وتعزيز العلاقات بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومن الناحية الأخرى، اقترح بعض المشاركين وجود خطر في أن يزداد حجم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كثيراً، مما يفقدها قربها من الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى فقدان قدر من فعاليتها. ولاحظ بعض المشاركين أن مدى التعاون الإقليمي متنوع وفقاً لمختلف السياقات الإقليمية ودون الإقليمية. واقترح هؤلاء المشاركون إمكانية أن تقدم العلاقات الثنائية والثلاثية بدائل مفيدة في المناطق التي يكون فيها التعاون الإقليمي محدوداً أكثر.

وذكر المشاركون عدة تحديات أخرى على الصعيد الإقليمي تشمل:

- عدم موازنة التشريعات الوطنية في بعض المناطق؛
- غياب التنظيم القانوني في مجالات معينة ذات جدال، مثل وضع العلامات؛
- النقص اللوجستي والنقل (الذي يحول مثلاً دون نقل آلات وضع العلامات إلى المناطق التي تدعو الحاجة إليها)؛
- عدم وجود اهتمام من قبل الجهات المانحة لمناطق معينة؛
- الازدواجية في الجهود بين المؤسسات في منطقة واحدة؛
- محدودية الوعي بالقضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والتردد من جانب بعض المجتمعات المحلية للمشاركة في هذه الجوانب.

وأكد معظم المشاركين على ضرورة تقديم المساعدة الدولية، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية. وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة الشفافية والتنسيق في تقديم المساعدة لتجنب التداخل والازدواجية.

وحدد المشاركون عدة عناصر ذات أهمية خاصة لتعزيز التعاون الإقليمي، بما فيها:

- تقديم الدعم لوضع خطط عمل وطنية وتشريعات وطنية مرتبطة بها؛

- تعزيز تبادل المعلومات والدروس المستفادة؛
- إنشاء وتعزيز الروابط بين المنظمات الإقليمية؛
- بناء شراكات قوية مع المجتمع المدني ومؤسسات البحوث؛
- إقامة شبكات أمان للمناطق التي تفتقر إلى آليات فعالة للتعاون.

سابعاً - المساعدة الدولية وبناء القدرات

بدأ الرئيس المناقشات في إطار عنوان المساعدة الدولية وبناء القدرات بالإشارة إلى الأعراف والمبادئ الدولية الرئيسية في هذا المجال استناداً إلى ورقات المناقشة. ويشدد الصك على أهمية المساعدة الدولية وبناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال (الفقرات ٢٧-٢٩). ويتم تشجيع الدول على تقديم المساعدة التقنية والمالية وغيرها في بناء القدرات الوطنية لوضع العلامات وحفظ السجلات والتعقب، ودراسة - وتيسير نقل - تكنولوجيات محسنة لتعقب واكتشاف الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة (الفقرات ٢٧-٢٨). وتم التأكيد أيضاً على التعاون مع الأمم المتحدة (بشأن تبادل المعلومات) والإنتربول (بشأن الجوانب التنفيذية) (الفقرات ٣٠-٣٥).

وقدم الخبير السيد دانيال بريتر من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح عرضاً بحث فيه جوانب هذا الموضوع.

وحدد المشاركون في مناقشتهم اللاحقة حول موضوع المساعدة الدولية وبناء القدرات، التحديات والفرص الرئيسية للتنفيذ؛ وتبادلوا الآراء والخبرات المشتركة ذات الصلة، وبحثوا في الحلول العملية للتغلب على المشاكل المشتركة.

وشدد العديد من المشاركين الذين تحدثوا في هذه المسألة على الدور المحوري بأن المساعدة الدولية وبناء القدرات تؤدي دوراً محورياً في تنفيذ الصك وخطة العمل. وأشار العديد من المشاركين إلى أن المساعدة وبناء القدرات قضايا شاملة لعدة قطاعات وبارزة في الصك وخطة العمل. ولاحظ مشاركون آخرون الطابع الطوعي لهذه المساعدة.

وشدد العديد من المشاركين على ضرورة تعزيز المساعدة الدولية وبناء القدرات، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية. وقدم عدد من المشاركين طلبات محددة تتعلق بوضع العلامات وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة. وأشار بعضهم الآخر إلى ضرورة الشفافية والتنسيق في تقديم المساعدة، لتجنب التداخل والازدواجية، وإلى أهمية وجود تنسيق المساعدات عبر الحكومة ككل.

وتبادل ممثلو الدول والمنظمات الإقليمية والدولية أمثلة عديدة عن أنواع المساعدة التي تلقوها والتي قدموها، والتي شملت:

- المساعدة التقنية؛
- المساعدة المالية؛
- توفير المعدات، بما في ذلك آلات وضع العلامات وبرمجيات حفظ السجلات؛
- نقل التكنولوجيا؛
- التدريب، بما في ذلك إدخال البيانات واستخدام آلات وضع العلامات؛
- بناء القدرات المؤسسية؛
- تطوير وتوفير الأدوات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل والصك، بما في ذلك تشريعات ومبادئ توجيهية ومعايير نموذجية؛
- إنشاء آليات تساعد على المواءمة بين الاحتياجات والموارد، مثل مجموعة الدول المهتمة، ونظام دعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت؛
- تبادل المعلومات؛
- الأبحاث وحلقات العمل والحلقات الدراسية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

وعكست الأمثلة التي قدمها المشاركون الواقع بأن المساعدة الدولية وبناء القدرات حرتا على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. ولوحظ أيضاً أن جهود المساعدة يمكن أن تساعد على بناء قدرات كل من البلدان المتلقية والمانحة، لقدرتها على تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات وزيادة الوعي فيما بين الأجهزة المعنية في الدول المانحة.

وأشار بعض المشاركين إلى أهمية دور التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب. وذكر بعض المشاركين أيضاً دور وكالات المعونة في تقديم المساعدة ذات الصلة، وشددوا على أهمية إشراكهم في عملية الأسلحة الصغيرة.

وأعرب العديد من المشاركين عن القلق بشأن فرض شروط على المساعدات المقدمة، وشددوا على ضرورة أن تنهج الدول المانحة نهجاً عادلاً وأن تبقى مفتوحة لتقديم المساعدة إلى جميع الدول التي تحتاج إلى ذلك.

ومن الناحية الأخرى، أكد بعض المشاركين أن قدرات من المسؤولية يقع أيضاً على عاتق الدول المستفيدة، وأشاروا إلى أن الملكية الوطنية أمر حاسم لنجاح وفعالية المساعدة.

واقترح بعض المشاركين أنه، بالإضافة إلى التعرف على احتياجاتهم الذاتية من المساعدة، فإن الدول المتلقية تتحمل أيضا مسؤولية الاعتماد على الموارد الوطنية المتاحة، بما في ذلك الموارد البشرية، لدعم برامج الأسلحة الصغيرة والمشاريع، وأشاروا إلى الأهمية الكبيرة للحفاظ على الدعم السياسي للتنفيذ في البلد المتلقي.

وأقر العديد من المشاركين عدم وجود نهج ذي "مقاس واحد يناسب الجميع" فيما يتعلق بتقديم المساعدة، والحاجة إلى شيء من المرونة للتكيف مع احتياجات الدول المتلقية والسياقات المختلفة.

وشدد العديد من المشاركين على ضرورة اتباع نهج شامل لبناء القدرات لضمان فعاليتها على المدى الطويل من خلال تقديم الدعم المستمر. ومن الأمثلة على الدعم المستمر: التدريب على الصيانة المناسبة واستخدام معدات وضع العلامات، وتوفير المعدات المرتبطة بها، مثل أجهزة الحاسوب أو البرمجيات لحفظ السجلات، بالإضافة إلى التدريب ذي الصلة، وتقديم الدعم اللوجستي.

وشملت المبادئ الأخرى التي تم إبرازها خلال المناقشات لأهميتها: تنسيق، ومواءمة، وفعالية المساعدة الدولية وبناء القدرات.

وأشار بعض المشاركين إلى أهمية وجود صندوق استثماري للأمم المتحدة لتقديم الدعم المتخصص استجابة لطلبات الدول لمساعدتها في تنفيذ الصك وبرنامج العمل بشأن الأسلحة النارية؛ ويوجد لدى مكتب شؤون نزع السلاح مثل هذا الصندوق الاستثماري.

وذكر المشاركون عدداً من التحديات الإضافية شملت:

- المطابقة بين الاحتياجات والموارد؛
- كفاءة اتباع نهج موحدة ومنسقة للمساعدة؛
- كفاءة استدامة المعارف ونقل التكنولوجيا؛
- بناء القدرات لتمكين احتياجات المساعدة لتحديد الهوية ذاتياً.